كل واحد من الجزئيات ولا يلزم تعدد الوضع اما لو قلنا ان لفظ هذا
موضوع لكل جزئي بوضع مستقل ونحن لا نقول بذلك هذا وقد لزم
بعضهم السعدان لا يكون شئ من المضمرات والموصولات واسما
الاشارة مستعملا في حقيقته بل دايما استعمالها مجازي وهو
بعيد ورد بان استعمال الكلي في جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل
فيه من حيث خصوصه واما استعمال الكلي في جزئيه من حيث
اشتماله عليه فهو حقيقة وح فلا نسلم تلك الكلية غالبا
قيد بذلك لحصول التعيين بغيره نحو كالكتابة والاشارة
وانما قيد الخ حاصله ان قول المص سابقا يقال هذا
اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات ويحتمل ان لا بد فيه من
الاصل موضوع لذات كل واحد من هذه المشخصات وهذا فيحتمل ان يكون
الثاني هو المراد فاتى المص بقوله بحيث الخ دفعا لما يتوهم ان المراد الاصل موضوع
وح فالحيثية المذكورة انما هي ثمرة لما تقدم وتوضيح له اذ لو ذكر المشخصات
كان المقصود بها دفع التوهم المذكور انما هي ثمرة لما تقدم
وتوضيح له اذ لو كان المقصود بها دفع التوهم المذكور لقيل
عليه ان دفع التوهم انما حصل بقوله دون القدر المشترك
والحيثية المذكورة لا مدخل لها في دفعه اللهم الا ان يقال
انها توطئة لما يدفع به التوهم او يقال معنى قوله بحيث
لا يفاد الخ اي بحسب الوضع وح فالحيثية المذكورة دافعة
للتوهم وقوله حصل دون القدر المشترك تصريح بما علم
بقوله بدل اشتمال من الحيثية اي لا لقول المقول الحدث
اعني المعنى المصدري وعلى هذا فالبا للسببية وان اريد بالقول المقول
كان بدل كل او عطف بيان وعليه فالبا للتصوير ولا يصح
على الاول جعله بدل كل لان القول بمعنى الحدث
غير الحيثية ويحمل بقوله بل لا من الحيثية ينتفي تعلق

حرفي

حرفي جر متحدي المعنى بعامل واحد اذ كل واحد متعلق بعامل
لان اليد لا تثبت تكرار العامل ويحتمل ان كلا من الحرفين
متعلق بتقييد المذكور لكن الحرف الثاني للظرفية والاول للتعدية
ولا يقال انه يلزم عليه ظرفية الشئ في نفسه لان الحيثية
هو القول لانا نقول بل القول اعم من الحيثية اذ الحيثية
بعض القول فهو من ظرفية الجزء في الكل بحيث لا يفهم
منه الخ اي بدون القرينة اما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله
فيه مجازا لئلا يتوهم اي يقع في الوهم اي الذهن
هاهنا اي في هذا القسم مفهوم كل واحد الاضافة على
معنى اللام اي المفهوم لكل واحد اي المفهوم الصادق
على كل واحد صدق الكلي على جزئياته من افراد ذلك
المشترك فيه ان المشترك الامر هو المفهوم وح فالمحل للضمير واجيب
بانه اظهر في محل الاضمار دفع التوهم عود الضمير على كل واحد
وان المراد افراد كل واحد وذلك باطل اذ لكل واحد لا افراد له
حتى يستعمل الخ غاية للتوهم المنفي في المرجع ابرز الضمير
في قوله ويفهم للاشارة الى ان مرجعه مخالف لمرجع ضمير يستعمل
فان ذلك اي وضعه للقدر المشترك المترتب عليه
ما سبق باطل لما يلزم عليه من ان استعمال الحروف والضماير
والموصولات واسم الاشارة مجاز دايما لا حقيقة له ورد بمنع ذلك
اللزوم بان استعمال الكلي في جزئياته انما يكون مجازا اذا استعمل
فيه من حيث خصوصه اما اذا استعمل فيه من حيث اشتماله عليه
فهو حقيقة وقوله فان ذلك باطل علة لمحذوف اي وانما قيد المص
لدفع هذا التوهم لان ذلك باطل ان الموضوع له والمستعمل فيه
الجار والمجرور نايب فاعل الموضوع والمستعمل وح فلا يرد ان الواجب
ابراز الضمير لان الصلة جرت على غير من هي له فتامل دون القدر

وضمير يستعمل للفظ وضمير ويفهم للافراد ... الضماير ح ح

Copyright © King Saud University